

Distr.: Limited
30 June 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البنديان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان
لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

البرازيل: مشروع قرار

أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اعتمدت الجمعية العامة
بموجبه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد التعهد بالألا يخلف الركب أحداً وراءه في تنفيذ خطة التنمية المستدامة
لعام ٢٠٣٠، وأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خطة محورها الإنسان، وعالمية، وتحويلية، وأن
أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية
المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - وأنها خطة عمل من أجل الناس، وكوكب الأرض،
والرخاء، وتسعى أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح، وتنفذها جميع البلدان والجهات
المعنية، بالعمل في إطار شراكة قائمة على التعاون، وإذ تعيد كذلك تأكيد جميع المبادئ المعترف بها في
الخطة، وأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم،
وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،



وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، قررت أن تتابع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وتُستعرض، باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الجمعية العامة، في القرار نفسه، وافقت على أن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيستشردان بتقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة يعده الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى إطار المؤشرات العالمية، على النحو الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى بيانات مفصلة عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة تساعد في قياس التقدم المحرز، وتكفل تحقيق استفادة شاملة لا يستثنى منها أحد،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦١/٦٨ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والذي أكدت فيه الجمعية العامة أن فعالية القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإحصائي تتوقف على مدى تجسيدها في الأطر القانونية والمؤسسية واحترامها على جميع المستويات السياسية، ومن جانب كافة الأطراف المعنية في النظم الإحصائية الوطنية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي أهاب فيه المجلس بمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجان الإقليمية، والوكالات الدولية، أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة في بناء وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وبخاصة في البلدان النامية، ودعا جميع الوكالات الدولية إلى تحسين درجة التغطية والشفافية والإبلاغ في ما يتعلق بجميع المؤشرات، بطرق منها تجنب استقاء بيانات من مصادر أخرى إلا إذا توافرت بيانات قطرية محددة تعزز موثوقية هذه البيانات المستقاة، وبعد إجراء مشاورات مع البلدان المعنية، وباتباع منهجيات تتسم بالشفافية،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي أشارت فيها الدول الأعضاء إلى أنها سوف تسعى إلى زيادة توافر بيانات عالية الجودة، وحسنة التوقيت، وموثوق بها، ومصنفة حسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والانتماء الجغرافي، ومستوى الدخل، والانتماء العرقي والإثني، والحالة من حيث الهجرة، والإعاقة، وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية،

وإذ تشير إلى أن الدول الأعضاء أشارت في نفس القرار إلى أنها ستزيد الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية لذلك الغرض، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وستعمل من أجل حفز التعاون الدولي، بوسائل تشمل تقديم الدعم التقني والمالي، بهدف زيادة تعزيز قدرة الهيئات والمكاتب الإحصائية الوطنية،

١ - **تعتمد** إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات

أهداف التنمية المستدامة، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار، وكما وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، باعتباره أداة طوعية قطرية تشمل مجموعة أولية من المؤشرات تُنقح سنوياً وتخضع لمراجعة شاملة من جانب اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٠، وفي دورتها السادسة والخمسين، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٥، على أن يُكتمل بمؤشرات على الصعيدين الإقليمي والوطني، تضعها الدول الأعضاء؛

٢ - **تطلب** إلى اللجنة الإحصائية تنسيق الأعمال الفنية والتقنية المتعلقة بوضع معايير إحصائية دولية وأساليب ومبادئ توجيهية، عند الاقتضاء، من أجل تنفيذ إطار المؤشرات العالمية تنفيذاً تاماً بغية متابعة أهداف وغايات التنمية المستدامة واستعراضها؛

٣ - **تطلب أيضاً** إلى اللجنة الإحصائية، من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مواصلة تنقيح وتحسين إطار المؤشرات العالمية من أجل معالجة مجالات تغطيته، ومواءمته مع الأهداف، وتعريف المصطلحات، وتطوير بيانات وصفية، ولتيسير تنفيذها، بوسائل منها الاستعراض الدوري للمنهجيات والبيانات الجديدة حالما تصبح متاحة؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام مواصلة تعهد قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، للاسترشاد بما لدى إعداد التقرير المحلي السنوي المتعلق بالأهداف، ولكفالة الشفافية في مجال البيانات والإحصاءات والبيانات الوصفية المعروضة بشأن البلدان والمستخدم لأغراض المجاميع الإقليمية والعالمية؛

٥ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام مواصلة تيسير التعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز قنوات الإبلاغ عن البيانات، وكفالة تنسيق البيانات والإحصاءات واتساقها لأغراض المؤشرات المستخدمة، لمتابعة أهداف وغايات التنمية المستدامة واستعراضها، في حدود الموارد المتاحة؛

٦ - **تؤكد** أن الإحصاءات والبيانات الرسمية المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية تشكل الأساس اللازم لإطار المؤشرات العالمية، ويوصي بأن تستكشف النظم الإحصائية الوطنية سبل إدماج مصادر جديدة للبيانات في نظمها لتلبية احتياجات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى بيانات جديدة، حسب الاقتضاء، وتؤكد أيضاً دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها المنسق للنظام الإحصائي الوطني؛

٧ - **تحث** المنظمات الدولية على الاستناد، في الاستعراض العالمي، إلى البيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية، وإذا لم تتوفر بيانات قطرية محددة لوضع تقديرات موثوقة، التشاور مع البلدان المعنية بشأن إعداد واعتماد تقديرات نموذجية قبل النشر، وتحث على تعزيز الاتصال والتنسيق في ما بين المنظمات الدولية من أجل تجنب ازدواجية التقارير، وكفالة اتساق البيانات، والحد من أعباء البلدان في مجال الاستجابة، ويحث المنظمات الدولية على تقديم المنهجيات التي تتبعها لمواءمة البيانات القطرية، وذلك لأغراض المقارنة على الصعيد الدولي، وإعداد تقديرات بواسطة آليات شفافة؛

٨ - **تؤكد** وجوب أن تُنفذ أنشطة النظام الإحصائي العالمي جميعها بالتقيد التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية^(٢) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦؛

٩ - **ترحب** بخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي أُطلقت في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، الذي عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين، والتي توفر إطاراً لمناقشة عملية بناء القدرات الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها؛

١٠ - **تؤكد** الحاجة إلى أن تتولى اللجنة الإحصائية إثراء المناقشات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المتعلق بالثغرات الإحصائية واحتياجات بناء القدرات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة؛

١١ - **تحث** البلدان وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية ووكالات التمويل الثنائية والإقليمية على تكثيف دعمها المقدم من أجل تعزيز جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية، بما في ذلك بناء القدرات الذي يعزز التنسيق في ما بين المكاتب الإحصائية الوطنية، حسب الاقتضاء، وفي حدود ولاياتها، بطريقة منسقة تسلم بالأولويات الوطنية، وتبرز الملكية الوطنية لعملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، باستخدام جميع الوسائل المتاحة للدعم.

المرفق

إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ينبغي أن تصنف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء، حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والأصل الإثني، والحالة المتعلقة بالهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، أو أي خصائص أخرى، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية^(٣).

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

١-١ القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول ١-١-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم (حضري/ريفي)

(٢) القرار ٢٦١/٦٨.

(٣) القرار ٢٦١/٦٨.

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
١-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر	٢-١ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٢-٢ نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية	
١-٣-١ نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء	٣-١ تنفيذ نظم ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام ٢٠٣٠، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء
١-٤-١ نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	٤-١ كفاءة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٤-٢ نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، ولديهم مستندات معترف بها قانوناً، ويعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة	
١-٥-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	٥-١ بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي	
١-٥-٣ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث مع إشراك القطاعين العام والخاص، مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠	
١-٥-٤ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الإطار السندي الوطني للحد من مخاطر الكوارث	
١-أ-١ نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر	١-أ كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بوسائل منها التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده
١-أ-٢ نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)	
١-أ-٣ المجموع الإجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون، والتي تخصص مباشرة لبرامج الحد من الفقر محسباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

١-ب وضع أطر سياساتية سليمة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في متناسب الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

الهدف ٢- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

١-٢ القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام، بحلول عام ٢٠٣٠

١-٢-١ معدل انتشار نقص التغذية

٢-١-٢ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

٢-٢ إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضع وكبار السن، بحلول عام ٢٠٢٥

٢-٢-١ معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر >٢-، نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة

٢-٢-٢ معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول <٢+ أو >٢- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)

٣-٢ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيدون، بوسائل تشمل كفالة المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى، والمدخلات، والمعارف، والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص، لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠

١-٣-٢ حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الحرجية

٢-٣-٢ متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية

٤-٢ كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠

٥-٢ الحفاظ على التنوع الجيني للبدور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بوسائل تشمل بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وكفالة الوصول إليها، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠

١-٥-٢ عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفاظ على المدى المتوسط أو الطويل

٢-٥-٢ نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
٢-أ-١ مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية	٢-أ زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً
٢-أ-٢ مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافاً إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي	٢-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بطرق تشمل الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية
٢-ب-١ إعانات الصادرات الزراعية	٢-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها
٢-ج-١ مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	
الهدف ٣- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
٣-١-١-٣ نسبة الوفيات النفاسية	٣-١ خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء
٣-١-٢-٣ نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائون صحيون مهرة	
٣-٢-١-٣ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٣-٢ إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٥ حالة وفاة على الأقل في كل ١٠٠٠ مولود حي
٣-٣-١-٣ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان	٣-٣ القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة التهاب الكبد الوبائي، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٣-٢-٣ معدل انتشار داء السل لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ شخص	
٣-٣-٣-٣ عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ شخص	
٣-٣-٤-٣ عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي بء لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ من السكان	
٣-٣-٥-٣ عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة	

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
٣-٤-١ معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة	٣-٤ خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية، بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٤-٢ معدل وفيات الانتحار	
٣-٥-١ نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة	٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد المخدرة، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك
٣-٥-٢ الاستعمال الضار للكحول، محددًا وفقاً للظروف الوطنية في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (سن ١٥ سنة فأكثر) في سنة تقييمية، باللترات من الكحول الصافي	
٣-٦-١ معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق	٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠
٣-٧-١ نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي بُنيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة	٣-٧ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتثقيف بشأنها، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٧-٢ معدل الولادات لدى المراهقات (١٠-١٤ سنة؛ و ١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة في تلك الفئة العمرية	
٣-٨-١ تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، والمواليد الجدد، والأطفال، والأمراض المعدية، والأمراض غير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وإمكانية الوصول إليها لدى السكان عموماً والأشد حرماناً خصوصاً)	٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة
٣-٨-٢ نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها	
٣-٩-١ معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط	٣-٩ الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلوث الهواء والماء والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٩-٢ معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	
٣-٩-٣ معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد	

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

- ٣-أ تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء
- ٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية
- ٣-ج تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية،
- ٣-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

الهدف ٤ ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

- ٤-١ ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٢ كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام ٢٠٣٠، فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي
- ٤-٣ كفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٤ تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-١-١ نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ و (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '١' القراءة، و '٢' الرياضيات، بحسب الجنس
- ٤-٢-١ نسبة الأطفال دون الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس
- ٤-٢-٢ معدل المشاركة في التعلّم المنظم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس
- ٤-٣-١ معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس
- ٤-٤-١ نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

- ٤-٥ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشّة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٦ كفالة أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٧ كفالة أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٨ أ- بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع
- ٤-٨ أ-١ نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية؛ و(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ و(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ و(د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ و(هـ) مياه الشرب الأساسية؛ و(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ و(ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)
- ٤-٨ ب- التوسع بصورة ملحوظة على الصعيد العالمي في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٨ ج- تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٤-٨ ج-١ نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ و(ب) التعليم الابتدائي؛ و(ج) التعليم الإعدادي؛ و(د) التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

- الهدف ٥ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات**
- ١-٥ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان
- ١-٥-١ ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس
- ٢-٥ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
- ٢-٥-١ نسبة النساء والمعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر
- ٢-٥-٢ نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف جنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف
- ٣-٥ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- ٣-٥-١ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة
- ٣-٥-٢ نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً، واللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر
- ٤-٥ الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
- ٤-٥-١ نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان
- ٥-٥ كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- ٥-٥-١ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و (ب) الحكومات المحلية
- ٥-٥-٢ نسبة النساء في المناصب الإدارية
- ٦-٥ كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
- ٦-٥-١ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ٤٩ سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية
- ٦-٥-٢ عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال الذين في سن ١٥ سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
٥-أ-١ (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو اقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية	٥-أ-١ (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو اقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية
٥-أ-٢ نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها	٥-أ-٢ نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها
٥-ب-١ نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس	٥-ب-١ تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
٥-ج-١ نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥-ج-١ اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات
الهدف ٦ - كفاءة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	
٦-١-١ نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	٦-١-١ تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠
٦-٢-١ نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	٦-٢-١ تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنهاء التغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشّة، بحلول عام ٢٠٣٠
٦-٣-١ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة	٦-٣-١ تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث، ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠
٦-٤-١ نسبة المياه العذبة المتاحة	٦-٤-١ تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، وكفاءة سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بقدر كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠
٦-٥-١ درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-١٠٠)	٦-٥-١ تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠
٦-٥-٢ نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه	٦-٥-٢ تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
٦-٦-١ نسبة التغيير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠
٦-٦-أ١ مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها	٦-٦ أ توسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدام المياه، ومعالجة المياه المستعملة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام
٦-٦-ب١ نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي	٦-٦ ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي
الهدف ٧ - كفاءة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	
٧-١-١-١ نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠	٧-١-١ كفاءة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠
٧-١-٢-١ نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	٧-١-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي
٧-٢-١ حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	٧-٢-١ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي
٧-٣-١ كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والنتائج المحلي الإجمالي	٧-٣-١ مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠
٧-٧-أ١ التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة	٧-٧ أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠
٧-٧-ب١ الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي، في شكل تحويلات مالية، من أجل توفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لأغراض التنمية المستدامة	٧-٧ ب توسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم المقدم لكل منها، بحلول عام ٢٠٣٠

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

- الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**
- ٨-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً
- ٨-١-١ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد
- ٨-٢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة
- ٨-٢-١ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل
- ٨-٣ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية
- ٨-٣-١ نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس
- ٨-٤ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة
- ٨-٤-١ الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي
- ٨-٤-٢ الأثر المادي ونصيب الفرد من الاستهلاك المحلي الإجمالي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
- ٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ٨-٥-١ متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة
- ٨-٥-٢ معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة
- ٨-٦ الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، بحلول عام ٢٠٢٠
- ٨-٦-١ نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب
- ٨-٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام ٢٠٢٥
- ٨-٧-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر
- ٨-٨ حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
- ٨-٨-١ التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم
- ٨-٨-٢ مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
٨-٩-١ الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو	٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول عام ٢٠٣٠
٨-٩-٢ نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة	
٨-١٠-١ (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ	٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
٨-١٠-٢ نسبة البالغين (١٥ سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة	
٨-أ-١ المعونة المقدمة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة	٨-أ زيادة دعم المعونة المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بوسائل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً
٨-ب-١ وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعية قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل	٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص للعمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠
الهدف ٩ - إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	
٩-١-١ نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول	٩-١ إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك هياكل أساسية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة
٩-١-٢ عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل	
٩-٢-١ القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد	٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً
٩-٣-١ نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات	٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق
٩-٣-٢ نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان	
٩-٤-١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة	٩-٤ تحسين الهياكل الأساسية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدرات كل منها

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
٩-٥-١ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٩-٥-٥ تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير
٩-٥-٢ العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	٩-٥-أ تأسيس إنشاء هياكل أساسية مستدامة وقادرة على الصمود في البلدان النامية، بتحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
٩-٥-ب ١ نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	٩-٥-ب دعم أنشطة التطوير والبحث والابتكار في التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية، بوسائل منها كفاءة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنوع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى
٩-٥-ج ١ نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا	٩-٥-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً، بحلول عام ٢٠٢٠
الهدف ١٠. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	
١٠-١-١ معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠ في المائة من السكان ومجموع السكان	١٠-١-١ التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان، بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني، بحلول عام ٢٠٣٠
١٠-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	١٠-٢-١ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠
١٠-٣-١ نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها	١٠-٣-١ كفاءة تكافؤ الفرص، والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بوسائل منها إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
١٠-٤-١ حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية	١٠-٤-١ اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً
١٠-٥-١ مؤشرات السلامة المالية	١٠-٥-١ تحسين تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية العالمية ورصدها وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
١٠-٦-١٠ نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية	١٠-٦ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسراع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات
١٠-٧-١٠ تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد	١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
١٠-٧-٢ عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متممة بحسن الإدارة	
١٠-أ-١٠ نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتع بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية	١٠-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
١٠-ب-١٠ مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	١٠-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخطتها وبرامجها الوطنية
١٠-ج-١٠ تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة	١٠-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠
الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
١١-١-١١ نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	١١-١ كفاءة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٢-١١ نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	١١-٢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، وخاصةً بتوسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هششة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٣-١١ نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني	١١-٣ تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٣-٢ نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية	

- ١١-٤-١ نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراناً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)
- ١١-٥-١ تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٦ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٦-٢ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجّح حسب السكان)
- ١١-٧-١ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٧-٢ نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهراً السابقة
- ١١-أ-١ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
- ١١-ب العمل، بحلول عام ٢٠٢٠، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠
- ١١-٤-١ نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراناً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)
- ١١-٥-١ تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٦ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٦-٢ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجّح حسب السكان)
- ١١-٧-١ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٧-٢ نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهراً السابقة
- ١١-أ-١ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
- ١١-ب العمل، بحلول عام ٢٠٢٠، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

- ١١-ج دعم أقل البلدان نمواً، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية
- ١١-ج-١ نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نمواً لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية
- الهدف ١٢ - كفاءة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**
- ١٢-١ تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات، وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها
- ١٢-٢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١٢-٢-١ عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية
- ١٢-٢-٢ الأثر المادي، ونصيب الفرد من الأثر المادي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي
- ١٢-٢-٢ الأثر المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
- ١٢-٣ مؤشر الخسائر الغذائية العالمية
- ١٢-٣-١ خفض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١٢-٤ تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيراً من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠
- ١٢-٤-٢ نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة، بحسب نوع المعالجة
- ١٢-٥ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها
- ١٢-٦ عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة
- ١٢-٧ عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام
- ١٢-٨ مدى تعميم مراعاة '١' تعليم المواطنة العالمية و'٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، و (ب) المناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب
- ١٢-٥-١ الحد كثيراً من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١٢-٦ تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة والشركات عبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها
- ١٢-٧ تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية
- ١٢-٨ كفاءة أن تتوفر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
١٢-أ-١ كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً	١٢-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة
١٢-ب-١ عدد الاستراتيجيات والسياسات أو خطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها	١٢-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة
١٢-ج-١ مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري	١٢-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك، وذلك بإزالة تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بطرق منها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها على نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره^(٤)

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)
١٣-١-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	١٣-١ تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر
١٣-١-٢ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.	
١٣-١-٣ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	
١٣-٢-١ عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك)	١٣-٢ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية

(٤) مع الإقرار بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الأساسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

١٣-٣-١٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره الابتدائي والثانوي والعالي والإنداز المبكر به

١٣-٣-٢ عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والمهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية

١٣-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بمهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات تخفيفية مجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

١٣-ب تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

١٤-١-١٤ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥

١٤-٢-١٤ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠

١٤-٣-١٤ تقليل تآكل المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

١٤-٤-١٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

- السلمية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لمحدد خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠
- ١٤-٥-١٤ نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية الساحلية ١٠ حفظ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠
- ١٤-٦-١٤ حظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بضرورة أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة، للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠^(٥)
- ١٤-٧-١٤ مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان
- ١٤-٧-١٤ مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان
- ١٤-٨-١٤ نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية
- ١٤-٨-١٤ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً
- ١٤-ب-١٤ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق
- ١٤-ج-١٤ عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام
- ١٤-ج-١٤ تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها مستداماً عندما تستخدمها استخداماً مستداماً بتنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، على نحو ما تشير إليه الفقرة ١٥٨ من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"

(٥) مع مراعاة مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وجدول أعمال الدوحة الإنمائي وولاية هونغ كونغ الوزارية.

الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

١٥-١-١٥ كفاءة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفاءة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠

١٥-٢-١٥ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة غرس الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠

١٥-٣-١٥ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠

١٥-٤-١٥ كفاءة حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠

١٥-٤-٢ مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي

١٥-٥-١٥ اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها

١٥-٦-١٥ تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً

١٥-٧-١٥ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

١٥-٨-١٥ اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠

١٥-٨-١ مؤشر التنوع البيولوجي أو مراقبتها

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

١٥-٩-١٥ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، على الصعيدين الوطني والمحلي، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-٩-١٥ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠
١٥-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها مستداماً	١٥-أ-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها مستداماً
١٥-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، تحقيقاً لأغراض منها حفظ الغابات وإعادة التحريج	١٥-ب-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها مستداماً
١٥-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة	١٥-ج-١ نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها والمشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة
الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
١٦-١ الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	١٦-١-١ عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس
	١٦-١-٢ الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب
	١٦-١-٣ نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهراً السابقة
	١٦-١-٤ نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها
١٦-٢ إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب	١٦-٢-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و ١٧ سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر السابق
	١٦-٢-٢ عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال
	١٦-٢-٣ نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و ٢٩ سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة

- ١٦-٣-١ نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً
- ١٦-٣-٢ المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء
- ١٦-٤-١ القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)
- ١٦-٤-٢ نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي تحرّرت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبتت من ذلك، تمثيلاً مع الصكوك الدولية
- ١٦-٥-١ نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفَعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة
- ١٦-٥-٢ نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة
- ١٦-٦-١ النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)
- ١٦-٦-٢ نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة
- ١٦-٧-١ نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني
- ١٦-٧-٢ نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملمية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية
- ١٦-٨-١ نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات
- ١٦-٩-١ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر
- ١٦-٣-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة
- ١٦-٤-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تمهتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١٦-٥-٥ الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- ١٦-٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
- ١٦-٧-٧ كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
- ١٦-٨-٨ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
- ١٦-٩-٩ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

- ١٦-١٠-١ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية
- ١٦-١٠-٢ عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات
- ١٦-١٠-أ وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس
- ١٦-ب-١ نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها

الهدف ١٧ - تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

الشؤون المالية

- ١٧-١-١ تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات
- ١٧-١-٢ قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يُخصّص بموجبه ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً
- ١٧-٣-١ حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية
- ١٧-٣-٢ حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
- ١٧-٤-١ تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بما لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

١٧-٥-١٧ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً

التكنولوجيا

١٧-٦-١٧ عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون

١٧-٦-٢ الاشتراكات في الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان، بحسب السرعة

١٧-٧-٧ تعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

١٧-٧-١٧ مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية

١٧-٨-١٧ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرة

١٧-٩-١٧ القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية

١٧-٩-٩ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

١٧-١٠-١٧ إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

١٧-١١-١٧ حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) المؤشرات

١٢-١٧ تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفاءة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفاءة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

١٣-١٧ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

١٤-١٧ تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة

١٥-١٧ احترام الهامش السياسي والقيادة لكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لشركات أصحاب المصلحة المتعددين

١٦-١٧ تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتكميلها بشركات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

١٧-١٧ تشجيع وتعزيز الشركات العامة والشركات بين القطاع العام والقطاع الخاص وشركات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشركات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

البيانات والرصد والمساءلة

١٨-١٧ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠

١٧-١٨-٣ عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل

١٧-١٩-١ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم الإحصائية في البلدان النامية

١٧-١٩-٢ نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة ١٠٠ في المائة في تسجيل المواليد ونسبة ٨٠ في المائة في تسجيل الوفيات